

## ليبيا

# نضوج تفاهمات روسية - تركية في ليبيا: «الغرب» يوقع... و«الشرق» يتربّث

في تطور سريع في الأحداث،احتضنت موسكو، أمس، مشاورات توقيع اتفاق وقف إطلاق نار بين طرفي النزاع في ليبيا. وحضر المشير خليفة حفتر ورئيس البرلمان عقيلة صالح ممثلين عن شرق ليبيا، فيما مثل غرب البلاد رئيس المجلس الرئاسي لحكومة «الوفاق» فائز السراج ورئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري. وفي مؤتمر صحفي، قال وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، إن حفتر وصالح طلعا مهلة يوم قبل التوقيع على الاتفاق، فيما وقع عليه ممثلو «الوفاق». من جهته، أعلن وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، أن الطرفين الليبيين طلبا إضافة مواد إلى الاتفاق، من دون أن يوضح طبيعتها. وأكد المشري، بدوره، في تصريح إلى وسائل إعلام محلية، «(أننا) وقّعنا اتفاق وقف إطلاق النار من دون تقديم أي تنازلات»، مضيفا أن التوقيع تمّ «حتى نثبت للعالم أننا نستمدّ إرادتنا من شعبنا وليس من عواصم عربية رافضة لوقف إطلاق النار». ويتقاطع كلام المشري مع معلومات كشفتها وسائل إعلام محلية عن وجود دبلوماسيين إماراتيين في موسكو طلبوا من حفتر تأجيل التوقيع على الاتفاق.

ويأتي النجاح الدبلوماسي الأولي لروسيا وتركيا بعد أشهر من توسيعهما تدخلهما في الصراع الليبي، وكانت موسكو ستّافة في تأسيس حضور لها في ليبيا، حيث أرسلت مقاتلين يتبعون شركة «فاغنر» الألمانية الخاصة للقتال إلى جانب قوات حفتر، إضافة إلى

إرسالها طواقم لصيانة معذات عسكرية وإزالة الألغام، على رغم أن ارتباط بلاده بأولئك المقاتلين. أما أنقرة، فقد تزّامن تدخلها في ليبيا مع إطلاق قوات حفتر هجوماها للسيطرة على العاصمة طرابلس. وعزّزت تركيا وجودها تدريجيا، عبر إرسال طائرات مسيّرة ومدركات وإسلحة أخرى، ثمّ عبر عقد حزمة اتفاقات مع حكومة «الوفاق» أفضت إلى إقرار البرلمان التركي إمكانية نشر قوات في ليبيا لمدة



أعلنت روسيا ان الطرفين الليبيين طلبا إضافة مواد إلى الاتفاق، من دون ان توضح طبيعتها (ا ف ب)

عام قابلة للتמיד. لكن، لم ترسل أنقرة مقاتلين ميدانيين، بل اكتفت

## وقف النار، فستتولى الأهم المتحدة مراقبة تطبيقه ميدانيا

بايفاد مختصين ومدربين أترك، فيما أوكلت مهمة الإسناد الميداني إلى قوات موالية لها من الجماعات السورية المسلحة. ويرى مراقبون أن النجاح الدبلوماسي الليبي حتى وقت قريب، يمثل إنجازا للقوى الغربية، وخصوصاً منها الأوروبية التي احتكرت سابقاً النشاط الدبلوماسي المرتبط بليبيا. وحاولت فرنسا، سابقاً، البحث عن حلٍ ليبي، حيث جمع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بين السراج وحفتر في مناسبتين. وبذلت

إيطاليا، بدورها، مساعي مماثلة عبر عقد اجتماع دولي في مدينة باليرمو، حضره أيضاً الرحلان الأبرز في المشهد الليبي. لكن كل تلك الجهود لم تسهم في الخروج بنتائج إيجابية، إذ كان يتمّ الاتفاق في كل مرة على إيقاف التحركات العسكرية وإتاحة المجال لمصالحة ووضع خريطة طريق لحلّ سياسي، من دون أثر فعلي. ولا تزال الدول الأوروبية تبحث عن مكان لها في الصورة. وفي هذا السياق، التقى رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي، أمس، بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في أنقرة، حيث عبّر كلاهما عن تفاؤله بالمسار الذي تتخذه موسكو. ومن المنظر أن يزور كونتي، اليوم، مصر، ليلتقي بالرئيس عبد الفتاح السيسي لمناقشة العلاقات الثنائية والملف الليبي بالتوازي مع ذلك، التقى وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو، أمس، الرئيس التونسي قيس سعيد، في تونس، وشهد دي مايو على ضرورة دعوة تونس وجميع دول جوار ليبيا إلى مؤتمر برلين، الذي لم تُدعَ إليه إلا مصر والجزائر من دول الجوار. وعملت ألمانيا، في الفترة الأخيرة، على التسريع في موعد عقد المؤتمر الذي كان يجري تجهيزه منذ نهاية العام الماضي. وأعلن المتحدث باسم الحكومة الألمانية، أمس، عقد المؤتمر في التاسع عشر من الشهر الجاري. وفي حال ترسيخ اتفاق وقف النار، عبر توقيع ممثلّي شرق البلاد عليه، فستتولى الأمم المتحدة مراقبة تطبيقه ميدانيا، بحسب ما تشير إليه المعلومات الواردة من موسكو، مع العمل على إيجاد صيغة تقاسم عبرها حكومة «الوفاق» والبرلمان وقوات حفتر المسؤوليات السياسية والعسكرية، إلى حين استئناف المسار السياسي. وبناءً على ذلك، ستتحّد أدوار مؤتمر برلين، والتي ستتمحور جميعها حول استعادة السلام ووضع البات لترجمة بنود الاتفاق إلى إجراءات عملية.

(الأخبار)

### ليبّا كوتشول

الطابع «الإرادي» لسياسة إيمانويل ماكرون الخارجية،والذي تجلّى في جهود التقارب مع روسيا، والانخراط الجذّي في «الملف الإيراني» واعتماد خطاب تصعيدي في بعض الأحيان، كتصريحاته المثيرة للجدل حول «الناتو»، أثار العديد من الأسئلة حول تحوُّلات الدبلوماسية الفرنسية، الباحثة باستمرار عن دور ريادي على الصعيد الدولي، من دون امتلاك المؤقّمات اللازمة له. لا شك في أن استدارة الرئيس الفرنسي نحو روسيا تمثل عودة إلى مقاربة واقعية للعلاقات الدولية تستند إلى مبدأ سيادة الدول، وإلى اعتماد دبلوماسية الحوار، بعد التخلّي عنها لمدة طويلة لمصلحة سياسة «المراة الإنسانية» الملازمة لعمليات التدخل لتغيير الأنظمة. لقد أفضت هذه السياسة التي أتبعت في ليبيا عام 2011 إلى تبعات دبلوماسية شديدة السلبية، وتوسّبت في أزمة ثقة مع الصين وروسيا اللتين أيدتا قرار مجلس الأمن الذي سمح بتدخل «الناتو» في هذا البلد بحجة حماية المدنيين، ولكنه استغلّ عملياً لتسريع إسقاط النظام. التبعات الكارثية للأزمة الليبية، والتي تلتها محاولة جديدة لزعة استقرار سوريا، شجّعت هذين اللابيين الدوليين على انتهاز دبلوماسية حازمة، واستخدام حقّ «الفيّو» لإفشال أيّ قرارات دولية تستهدف نظاماً حليفاً. على رغم الجهود المحسّنة التي بذلتها الدبلوماسية الفرنسية للتأثير في جرى الأزمة السورية، عبر دعم فصائل المعارضة، بما فيها الأقلّ اعتدالاً، وهو توجهٌ تبنّاه وزير الخارجية الأسبق لوران فاييوس، فإن فرنسا تجد نفسها اليوم خارج اللعبة الدائرة في سوريا. وهي، بعد أن خرمت نفسها من قنوات التواصل

## باكستان

# القضاء ينتصر للجيش: حُكم إعدام مشرّف« غير دستوري»!



محامو پرويز مشرف، (أضاً شارة النصر أمام المحكمة العليا في لهور) (ا ف ب)

يمثّل إلغاء القضاء الباكستاني حُكماً غريباً بإعدام، صادراً في حقّ الرئيس العسكري الأسبق، برويز مشرف، انتصاراً للمؤسسة العسكرية والحكومة مجتمعين، بعدما فشلت مساعيهما، أخيراً، في تأخير صدور الحكم. في حينيات قرارها، قضت المحكمة العليا في لاهور ببطلان الحُكم، نظراً إلى «عدم دستورية» تشكيل المحكمة الخاصة التي أذنت المُدعى عليه بتهمة «الخيانة العظمى» في 17 كانون الأول/ ديسمبر، إذ رأى المدعي العام المُكَلّف بالقضية، اشتياق خان، الذي يدافع عن الحكومة الباكستانية أمام المحكمة العليا، أن «تقديم الشكوى وتشكيل هيئة المحكمة واختيار فريق الاتهام هي أمور غير قانونية (...) تمّ إلغاء الحكم بكامله»، وهو ما أكّده أيضاً محامي الجنرال السابق، أزمهر صديق. لكن يمكن النيابة العامة، في حالة الموافقة (المستبعدة) للحكومة الباكستانية، أن تقرّر ملاحقة الرئيس الأسبق وقائد الجيش المتقاعد من جديد، كونه لا يزال متّهماً في قضايا أخرى، منها الاشتباه في تورّطه في مخطط اغتيال منافسته السياسية، رئيسة الوزراء بنازير بوتو.

المحاكمة الشائعة، التي انطلقت عام 2013، اختُتمت الشهر الماضي بتسجيل محكمة باكستانية خاصة - نظرت في قضية إعلان مشرف حال الطوارئ في عام 2007 - سابقةً، بعد حكمها، بإعدام على الرئيس الأسبق بتهمة «الخيانة العظمى». حُكّم أثار جدلاً واسعاً في البلاد، فضلاً عن كونه أغضب تكون طرفاً فاعلاً في تحقيقه.

## مقالة

# دبلوماسية فرنسا «الإرادوية»

المتحدة ناجمة عن طغيان التوجّهات الأطلسية بين نخبها، وما يترتب على ذلك من تخلّ عن مشروع الدول، والقطعية مع «التدخلات الإنسانية» الهادفة إلى فرض تغييرات سياسية منسجمة مع مصالح القوى الخارجية. لكن دبلوماسية ماكرون الواقعية لا تكفي للمتغطية على فشل طموحه إلى أن يجعل من فرنسا قاطرة أوروبا، ليست لباريس وحدها القدرة على التأثير في ملفات دولية، ويبدو أنها تفقد القدرة أيضاً على فرض زعامتها على أوروبا العاجزة أصلاً

## دبلوماسية ماكرون

**لا تكفي اللغظية على فرنسا قاطرة لاوروا**

وقد أضيف إلى هذا الإخفاق على المستوى الأوروبي إخفاق آخر، وهو عدم نجاح الدبلوماسية الفرنسية في إقناع دونالد ترامب بتعديل عدد من سياساته، على الرغم من زعمها استطاعتها ذلك.

فبالنسحاب الأميركي من اتفاق باريس حول المناخ، وإيضاً من الاتفاق النووي مع إيران الموقع في تموز/ يوليو 2015، وعجز فرنسا عن الضغط على الولايات المتحدة لثنيها عن معاقبة الشركات الأوروبية، بئتان تحكّم الحسابات الانتخابية في سياسة ترامب. على رغم «الإراديوية» الشكلية التي يجري تظهارها في اللقاءات الدولية الكبرى، فإن الدبلوماسية الفرنسية مصابة بنوع من «فقدان البصيرة تجاه العالم وتحوّلاته» وفقاً لتعبير بادي، الذي يرى أن تصوراتها الحالية حول الصيغة الأمثل للنظام الدولي تشي بعجزها حتى الآن عن بلورة سياسة معولة بالمعنى الحقيقي للكلمة.

## الجزائر

# تبون بعد شهر على انتخابه: تحديات داخلية وخارجية

رغم مرور شهر فقط على تنصيبه، ترزحم أجندة الرئيس الجديد في الجزائر، عبد المجيد تبون، بالكثير من الملفات ذات الصلة بالوضع الداخلي والخارجي، في ظلّ ازدياد المشهد تعقيداً في الجار الليبي الذي دخلت على خطّ الصراع فيه عدة أطراف اجنبية

### الجزائر – محمد العيد

فضّل الرئيس الجزائري الجديد، عبد المجيد تبون، بدء رحلته الرئاسية بإعلان تعديل دستور البلاد، عبر تشكيل لجنة خبراء مكونة من أساتذة جامعيين يقودهم أحمد لعرايبة، المختص في القانون العام والخبير في الأمم المتحدة. وحدّد تبون لهذه اللجنة، في خطاب تكليفها، 7 محاور يريد أن يشتملها التعديل، أبرزها: كما جاء في بيان الرئاسة «تدعيم النظام الديمقراطي القائم على التعددية السياسية والتداول على السلطة، وعودة البلاد من كل أشكال الانفراد بالسلطة وضمان الفصل الفعلي بين السلطات وتوازن أفضل بينها، وتعزيز الاستقرار والتداول على القضائية، وإعادة الاعتراف للبرلمان خاصة في وظيفته الرقابية لنشاط الحكومة». كما حدّد الرئيس للجنة مهلة 3 أشهر من أجل تسليم خلاصة

أعمالها المثمّلة في تقرير ومشروع قانون دستوري، على أن يُعرض هذا المشروع على الفاعلين في الحياة السياسية والمجتمع المدني للمناقشة والإثراء، قبل إحالته إلى البرلمان للمصادقة عليه، ثم طرحه على الاستفتاء الشعبي. ويُحاول تبون، من خلال هذه الملامح التي أعطاها حول الدستور الجديد، أن يتخلّص من تركة الرئيس السابق الذي كان متعاضاً بين إنشاء لجنة خبراء وبين إطلاق مشاورات سياسية في الوقت نفسه. وفي هذا الإطار، بدأ تبون، بالفعل، استقبال شخصيات وطنية، أبرزها حتى الآن مولود حمروش رئيس الحكومة في فترة التسعينيات، والذي يحظى بثقل كبير سواء داخل النظام أم في المعارضة. كما استقبل تبون، عبد العزيز رحابي، مهندس بحكم التجارب السابقة»، وطالبه جمع أطراف المعارضة ودعا السلطة

إلى ضرورة الذهاب إلى انتخاب ديمقراطي متفأوض عليه. وعبّر رحابي للرئيس عن قلقه من «فقدان الثقة بين الشعب والنظام السياسي ما يعرف باتفاق «مزاfran 2» الذي بد ضرورة السعي للتوصل إلى اتفاق



لغة أحزاب سياسية ونشاط، في الحراك يرضون، نلما فكرة الحاور مع تبون (ا ف ب)